مسح الأسلحة الصغيرة ٢٠١٤
نساء وبنادق

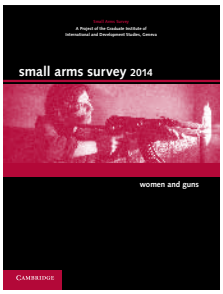

يأخذ مسح الأسلحة الصغيرة ٢٠١٤ بعين الإعتبار الأدوار المتعددة للمرأة في سياق أجندة العنف المسلح والأمن والأسلحة الصغيرة. ويتألف الجزء الموضوعي للمجلد من فصل واحد حول العنف ضد النساء والفتيات، مع التركيز على ليبيريا ونيبال في مرحلة ما بعد الصراع، وفصل آخر حول التقارب الأخير لأجندة الأسلحة الصغيرة مع تلك للمرأة والسلام والأمن. وتكملةً لهذه الفصول تأتي شهادات لنساء اكتسبن خبرة من العمل في صفوف الجنود والمتمردين وأفراد الأمن. ويقيم قسم "الأسلحة والأسواق" التأثير المحتمل لمعاهدة تجارة الأسلحة، ويعرض مقياس الشفافية لعام ٢٠١٤ وتحديثاً بشأن تجارة الأسلحة الصغيرة المرخصة، فضلاً عن تحليل لإنفجارات الذخيرة التي شهدتها مؤخرا جمهورية الكونغو. وبالإضافة إلى ذلك، يناقش القسم مسألة الذخيرة المنتشرة في أفريقيا والشرق الأوسط، ويتعقب مصادر الأسلحة التي يحملها المتمردين في السودان وجنوب السودان، ويقيم سجلات سلاح الجريمة في الولايات المتحدة.

يتم إصدار مسح الأسلحة الصغيرة سنويا من جانب فريق من الباحثين المقيمين في جنيف في سويسرا وشبكة عالمية من الباحثين المحليين. وتزايد تقدير صناع السياسات والدبلوماسيين والمنظمات غير الحكومية لقيمته باعتباره مصدراً مهماً لتحليل القضايا المتعلقة بالأسلحة الصغيرة واستراتيجيات الحد من العنف المسلح.

إشادة من أنجيلا كين، ممثلة الأمم المتحدة السامية لشؤون نزع السلاح، بمسح الأسلحة الصغيرة ٢٠١٤:

"بالكلمات والصور، يساعدنا مسح الأسلحة الصغيرة ٢٠١٤ بدقته التحليلية المعتادة على فهم آخر التطورات- والاحتمالات المستقبلية- في مجال الحد من التسلح، والسلام والأمن. وليس لدي أدنى تردد في توصيته لجميع أولئك المهتمين بهذه المواضيع الضرورية".

النتائج الرئيسية

العنف ضد النساء والفتيات

- تكون معدلات العنف المنزلي أعلى في الحالات التي يكون فيها مقبولاً اجتماعيا كرد فعل مبرر للخلافات المنزلية.
- المواقف التي تتغاضى عن العنف ضد النساء والفتيات غالباً ما تكون سابقة للنزاعات، ولكنها تتأجج أثناء الحروب وغالبا ما تستمر لفترة طويلة بعد وقف الأعمال العدائية رسميا.
- في ليبيريا، النساء هن اكثر تأكيداً بمرتين من الرجال على أن قيام الزوج بضرب زوجته له ما يبرره أحياناً، مما يشير إلى أن العديد من النساء أعتدن اجتماعيا على قبول العنف المنزلي الممارس ضدهن.
- في نيبال، يبدو أن النظام الطبقي والانقسامات العرقية والاقتصادية والملف الشخصي للضحية لها تأثيرها على نوع وانتشار العنف ضد النساء والفتيات. وعلى سبيل المثال، فإن النساء من الفئات المهمشة هن أكثر عرضة بشكل ملحوظ لبعض أنواع الإيذاء في حياتهن.
- على الصعيد العالمي، يسعى الممارسين في قطاع التنمية إلى تغيير الاعراف الاجتماعية التي لها يد في العنف ضد النساء والفتيات؛ وينظر إلى هذه الجهود باعتبارها خطوة لا غنى عنها من أجل تحسين أمن النساء والفتيات على المدى الطويل.

النساء والسلام والأمن

- حتى عام ٢٠١٣، لم تتطرق قرارات مجلس الأمن الدولي بشأن النساء والسلام والأمن، وحتى في إشاراتها إلى نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج (DDR)، للمواضيع المتعلقة بالأسلحة الصغيرة ونزع السلاح.
- ربطت الجهات الفاعلة الرئيسية أربعة تفويضات في قرارات مجلس الأمن بشأن المرأة والسلام والأمن بالأسلحة الصغيرة، وهذه التفويضات هي حماية المدنيين، بما في ذلك من العنف الجنسي؛ ومشاركة المرأة في صنع القرارات المتعلقة بالسلم والأمن؛ ودعم المبادرات المحلية النسائية للسلام وحل الصراعات؛ ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج.
- تشمل أطر الرصد الحديثة للأمم المتحدة لقرار مجلس الأمن رقم ١٣٢٥ مؤشرات وأهداف محددة تتصل بالأسلحة الصغيرة ونزع السلاح.
- في حين أن ربع خطط العمل الوطنية القائمة لتنفيذ قرار مجلس الأمن رقم ١٣٢٥ تتعلق بالأسلحة الصغيرة، فإنها نادرا ما تقوم بتفعيل هذا الربط للسياسات من خلال اشتراط وجود إجراءات ملموسة. وبالمثل، في حين يتم ذكر النساء في بعض الأحيان في خطط العمل الوطنية بشأن الأسلحة الصغيرة، فإن ذلك لا يُترجم إلى أفعال مطلوبة.
- تربط معاهدة تجارة الأسلحة وقرارات مجلس الأمن التي اعتمدت في عام ٢٠١٣ بشأن المرأة والسلام والأمن، وبشأن الأسلحة الصغيرة، بين هاتين الأجندتين الدوليتين بشكل صريح.

معاهدة تجارة الأسلحة

- أدت التنازلات اللازمة للتوصل إلى اتفاق على نص معاهدة تجارة الأسلحة إلى ترك المعاهدة مع عدد قليل من الالتزامات القانونية غير المشروطة.
- تغطي معاهدة تجارة الأسلحة مجموعة واسعة من الأنشطة والبنود ذات الصلة بالنقل، إلا أن عدم وجود تعريفات والافتقار للتفصيل الإلزامي قد يؤدي إلى تنفيذ متفاوت وغير متناسق.
- تقدم معاهدة تجارة الأسلحة مساهمة كبيرة للأطر القانونية القائمة من خلال إدخال معايير جديدة للنقل الدولي للأسلحة التقليدية. ومع ذلك، فإن هذه المكاسب تعتبر أكثر تواضعا مقارنة بالتدابير المطبقة لمراقبة الأسلحة الصغيرة.
- بالنظر إلى أن المعاهدة تنطبق على الدول المصدرة وغير المصدرة على حد سواء، كانت الأخيرة وستبقى طرفاً في مناقشات المعاهدة المتعلقة بنقل الأسلحة، وكذلك في تطوير المعايير العالمية للحد من العمليات غير المسؤولة لنقل الأسلحة.
- أثارت عملية معاهدة تجارة الأسلحة مستوى من الاهتمام والتدقيق لهذه القضية على المستوى العالمي، وستستمر بلا شك بالقيام بذلك. وهذا بدوره يحمل في طياته القدرة على تغيير سلوك الدول.
- في حين أن معاهدة تجارة الأسلحة لا تشير على وجه التحديد إلى إعادة النقل غير المصرح بها، تحدد الصكوك الأخرى والمبادئ التوجيهية للممارسات الجيدة تدابير ذات صلة بهذه المسألة. ومع ذلك، يعتبر التوجيه نادراً عندما يتعلق الأمر بكيفية الاستجابة لحالات الاشتباه بإعادة النقل غير المصرح بها أو الحالات التي يتم كشفها.

عمليات نقل الأسلحة الصغيرة المصرح بها

- في عام ٢٠١١، كان أكبر مصدري الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة (ممن لا تقل صادراتهم السنوية عن ١٠٠ مليون دولار أمريكي)، وفقا لبيانات الجمارك المتوفرة (بترتيب تنازلي)، الولايات المتحدة وإيطاليا وألمانيا والبرازيل والنمسا وسويسرا وإسرائيل وروسيا الاتحادية وكوريا الجنوبية وبلجيكا والصين وتركيا واسبانيا وجمهورية التشيك.
- في عام ٢٠١١، كان أكبر مستوردي الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة (ممن لا تقل وارداتهم السنوية عن ١٠٠ مليون دولار أمريكي)، وفقا لبيانات الجمارك المتوفرة (بترتيب تنازلي)، الولايات المتحدة وكندا وألمانيا وأستراليا وتايلاند والمملكة المتحدة وفرنسا وإيطاليا.
- وفقاً لإحصاءات تجارة السلع الأساسية للأمم المتحدة، تضاعفت قيمة التجارة العالمية في الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة تقريبا بين عامي ٢٠٠١ و٢٠١١. وشهدت فئة ذخيرة الأسلحة الصغيرة الزيادة الأعلى (٩٥٩ مليون دولار أمريكي أو ٢٠٥٪).

الشفافية في تجارة الأسلحة الصغيرة

- حدد إصدار معيار الشفافية لعام ٢٠١٤ لتجارة الاسلحة الصغيرة سويسرا وألمانيا وصربيا والمملكة المتحدة باعتبارها الأكثر شفافية ضمن الدول الرئيسية المصدرة، في كانت إيران وكوريا الشمالية والمملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة هي الأقل شفافية.
- على الرغم من أن الشفافية الإجمالية شهدت تحسنا طفيفا مقارنة بالعام السابق، وذلك مع قيام المزيد من الدول بتحسين مستواها من الشفافية أو الحفاظ عليه، يبين معيار الشفافية أن ما يزيد عن نصف البلدان المشمولة بالدراسة لا تقدم أي معلومات عن التراخيص الممنوحة أو المرفوضة على الرغم من الأهمية الشاملة لتلك الفئات بالنسبة للشفافية.
- تقدم معاهدة تجارة الأسلحة فرصة هامة لزيادة الشفافية في عمليات نقل الأسلحة الصغيرة. ولكن لتحقيق هذا الهدف، تحتاج أليات الإبلاغ في معاهدة تجارة الأسلحة إلى أن تستمد الإلهام، ليس فقط من سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية،وإنما أيضا من قاعدة البيانات الإحصائية لتجارة السلع الأساسية للأمم المتحدة وتقارير صادرات الأسلحة الوطنية.

انفجارات مستودع الذخيرة في مبيلا

- بتاريخ ٤ آذار ٢٠١٢، دمرت سلسلة من الانفجارات عدة ثكنات عسكرية في منطقة مبيلا في برازافيل في جمهورية الكونغو، مما أسفر عن مقتل ٣٠٠ شخص على الاقل واصابة اكثر من ٢٥٠٠ شخص وتشريد أكثر من ١٢٠,٠٠٠ شخص.
- وفقا للتقنيين المتخصصين بالذخيرة والذين لهم خبرة بالتخلص من الذخائر المتفجرة فإن السبب الأساسي لانفجارات مستودع الذخيرة في مبيلا كان الإدارة غير المناسبة لمخزونات الذخيرة.
- تضمنت أنواع الذخيرة لتي تعرضت للتدمير مزيجاً من الالعاب النارية وذخائر الأسلحة الصغيرة وقنابل يدوية وألغام أرضية وقذائف من العيار الكبير وصواريخ وقذائف وقنابل طائرات مخزنة بشكل عشوائي في مستودعات الذخيرة في مبيلا.
- التوسع غير المنظم للسكان المدنيين حول منطقة تخزين متفجرات قابلة للانفجار تحتوي على مثل هذه الأنواع والكميات من الذخيرة من شأنه أن يعرض حياة الناس لخطر كبير في حالة وقوع انفجار.
- تشير التقديرات الجزئية لحجم الأضرار والخسائر، وفي مقدمتها التأثير المادي المباشر على القطاع الخاص، إلى ما يتجاوز ٣٣٦ مليار فرنك وسط أفريقي (٦٧٢ مليون دولار أمريكي).
- في وقت كتابة هذا التقرير، كان التقدم في ممارسات إدارة المخزونات بعد الانفجار بطيئاً، مما يدل على عدم وجود عمليات شراء من السلطات الكونغولية، فضلا عن إعياء المانحين والحذر من الرعاة المحتملين.

تعقب الذخيرة في مناطق النزاع

- يظهر تحليل خصائص الذخائر ذات العيار الصغير الموثقة منذ عام ٢٠١٠ في سبعة بلدان وأقاليم: ساحل العاج وليبيا والصومال وأرض الصومال وجنوب السودان والسودان وسوريا، أنها أُنتجت في ٣٩ دولة مختلفة.
- تمثل مصانع الإنتاج الواقعة في الصين والاتحاد السوفييتي (الأراضي التي تشكل الآن روسيا الاتحادية) الحصة الأكبر مجتمعة (٣٧٪) من عينات الذخيرة. كما أن انتشار الخراطيش السودانية والإيرانية الصنع هو أمر جدير بالذكر أيضا.
- كان أكثر من ثلاثة أرباع عينات الذخيرة عبارة عن خراطيش لعيارات أسلحة بلدان الكتلة الشرقية، وأنتج أكثر من النصف خلال فترة الحرب الباردة- الأمر الذي يبرز دور الذخيرة القديمة في تأجيج الصراع المسلح ويؤكد على أهمية الحد من فوائض المخزونات.
- يوضح وجود الذخيرة المنتجة حديثا في عدة بلدان مدى السرعة التي يمكن من خلالها تحويل هذا العتاد أو إعادة نقله في حالات النزاع المسلح.
- يثير وجود أنواع مختلفة من الخراطيش التي لا تحمل وسم في جميع البلدان والأقاليم المشمولة بالمسح، باستثناء واحدة، عقبات جديدة أمام جهود رصد الأسلحة. والوسم على بعض الصناديق يشير إلى أثيوبيا كجهة مصنعة لبعض من هذه الذخائر، ولكن في الحالات الأخرى كان من الصعب تحديد المنتجين بشكل قاطع.

تعقب الأسلحة في السودان وجنوب السودان

- لدى الجماعات المسلحة غير الحكومية في السودان وجنوب السودان إمكانية الوصول إلى مجموعة وكميات متنوعة من الأسلحة والذخيرة، بما في ذلك أسلحة حقبة الحرب الأهلية، إلى جانب الأسلحة والذخيرة الصينية والسودانية الأكثر حداثة.
- وثق المحققون وجود ذخيرة حديثة (بعد ٢٠٠٠) سودانية الصنع من العيارين الصغير والمتوسط بكميات كبيرة بين أيدي الجماعات المسلحة غير الحكومية في السودان وجنوب السودان.
- مخزونات الحكومة السودانية هي المصدر الرئيسي لأسلحة الجماعات المسلحة غير الحكومية على اختلاف ولائها في السودان وجنوب السودان، وذلك من خلال التسليح المتعمد والغنائم التي تم الحصول عليها في ساحة المعركة.
- كشفت التحقيقات امتلاك الجماعات المسلحة في جنوب السودان لعدد متزايد من الأسلحة التي تم إزالة علامات الوسم عنها، بما في ذلك الأرقام التسلسلية، وهو تكتيك يهدف إلى إفشال التعرف على منتجيها وتعقبهم.
- من خلال استجابتها لطلبات المعلومات من المحققين، أظهرت الدول المصدرة استعدادها للتعاون في عملية تعقب الأسلحة و الذخيرة في مناطق الصراع.

الأسلحة غير المشروعة في الولايات المتحدة

- مثلت المسدسات أكثر من ثلاثة أرباع (٧٧٪) الأسلحة النارية التي تم ضبطها مع المجرمين وتجار المخدرات وأفراد العصابات في ثماني مدن وبلدات شملتها الدراسة في الولايات المتحدة.
- كان ما لا يقل عن ٧٠٪ من المسدسات المضبوطة عبارة عن مسدسات نصف اتوماتيكية مختلفة الصنع والطراز والعيار- وكانت النوع الاكثر شيوعا للأسلحة النارية التي تم ضبطها مع المجرمين في البلديات التي شملتها الدراسة.
- نسب مصادرة المسدسات والبنادق الطويلة في الولايات المتحدة هي عكس تلك الموجودة في المكسيك، حيث كان ما يقرب من ٧٢٪ من الأسلحة المضبوطة هناك في المرحلة الثانية من هذا المشروع عبارة عن بنادق طويلة.
- لم تشكل البنادق العادية سوى جزء ضئيل من الأسلحة النارية المضبوطة: أقل من ١٢٪، نصفها تقريبا من طراز نصف اتوماتيكي، بما في ذلك تلك المعروفة باسم "البنادق الهجومية". وهذا أمر جدير بالملاحظة بالنظر إلى امتلاك المدنيين لهذه البنادق على نطاق واسع في الولايات المتحدة والضبط المتكرر لها بين أيدي المجرمين في المكسيك.
- على الرغم من فرض حظر على استيراد الأسلحة النارية من الصين، كانت نسبة كبيرة من البنادق نصف الاتوماتيكية التي تم ضبطها صينية الصنع.

لمزيد من المعلومات يرجى الاتصال بـ:

مسح الأسلحة الصغيرة، شارع بلان ٤٧، ١٢٠٢ جنيف، سويسرا
تلفون: ٥٧٧٧ ٩٠٨ ٢٢ ٤١+ • فاكس: ٢٧٣٨ ٧٣٢ ٢٢ ٤١+ • البريد الإلكتروني: sas@smallarmssurvey.org • الموقع الإلكتروني: www.smallarmssurvey.org

تاريخ النشر : حزيران ٢٠١٤ • غلاف :ISBN 978-1-107-66177-6 • غلاف مقوى: ISBN 978-1-107-04197-4

يمكن شراء نسخ عبر www.cambridge.org ومتاجر بيع الكتب على الانترنت، بما في ذلك www.amazon.com نسخ المراجعة والتعليق متوفرة عند الطلب.